Journal of Educational and Psychological Sciences (JEPS) • Vol 9, Issue 3 (2025) • P: 57 - 45
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeps
ISSN: 2522-3399 (Online) • ISSN: 2522-3399 (Print)

Analysis of the Educational Policy Document in the Kingdom of Saudi Arabia in Light of Global Future Trends in Education

Ms. Wardah Ali Al-Rzouq*, Ms. Hamida Ahmed Al-Zakari, Prof. Fatima Abdullah Al-Bishr

Collage of Education | Al-Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University | KSA

Received: 23/08/2024

Revised: 02/09/2024

Accepted: 21/09/2024

Published: 30/03/2025

* Corresponding author: wardahalrozok@gmail.com

Citation: Al-Rzouq, W. A., Al-Zakari, H. A., & Al-Bishr, F. A. (2025). Analysis of the Educational Policy Document in the Kingdom of Saudi Arabia in Light of Global Future Trends in Education. *Journal of Educational and Psychological Sciences, 9*(3), 45 – 57. https://doi.org/10.26389/AJSRP.D260824

2025 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: The study aimed to identify the extent to which the content of the educational policy document in the Kingdom of Saudi Arabia aligns with global future trends in the following areas: (1) equality and equity in educational opportunities, (2) skills for learning for work and sustainable development, (3) professional development of teachers, (4) digital learning, and (5) education funding. The study employed the descriptive-analytical documentary method and relied on designing a content analysis tool for the document, The study results revealed that the criterion of equality and equity in educational opportunities ranked first with 83 items in the document, followed by the criterion of skills for learning for work and sustainable development with 67 items. The professional development of teachers ranked third with 32 items, while digital learning ranked second to last with 16 items. The criterion of education funding ranked last with 13 items in the document. Based on the findings, the researchers recommended developing and updating the educational policy document in the Kingdom in light of global future education trends and knowledge economies to achieve sustainability in education. This includes developing the educational system by effectively and efficiently utilizing all modern contemporary means through information and communication technology (ICT), diversifying funding sources through community partnerships and others, and fostering entrepreneurship, autonomy, and innovation among teachers. The study also suggested future studies on the topic.

Keywords: Educational Policy, Global Educational Trends

تحليل وثيقة السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التوجهات المستقبلية العالمية للتعليم

أ. وردة علي الرزوق*.، أ. حميدة أحمد الزكري.، أ.د/ فاطمة عبد الله البشر

كلية التربية | جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية | المملكة العربية السعودية

المستخلص: هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى توافق مضمون وثيقة السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية مع التوجهات المستقبلية العالمية وفق المجالات التالية (المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية، مهارات التعلم للعمل والتنمية المستدامة، التطوير المهني للمعلمين، التعلم الرقمي، تمويل التعلي)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الوثائقي، واعتمدت على تصميم أداة بطاقة تحليل محتوى الوثيقة، توصلت نتائج الدراسة إلى أن معيار المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية يقع في المرتبة الأولى بعدد (83) بنداً في الوثيقة، وفي المرتبة الثانية معيار مهارات التعلم للعمل والتنمية المستدامة بعدد (67)، كما جاء في المرتبة الثالثة معيار التطوير المهني للمعلمين بعدد (32)، أما معيار التعلم الرقمي فقد جاء في المرتبة قبل الأخيرة بعدد (16) بندًا، وجاء في المرتبة الأخيرة معيار تمويل التعليم بعدد (13) بندًا في الوثيقة، وبناء على النتائج أوصت الباحثات بتطوير وتحديث وثيقة سياسة التعليم بالمملكة في ضوء التوجهات المستقبلية للتعليم العالمية واقتصاديات المعرفة لتحقيق الاستدامة في التعليم ومنها تطوير المنظومة التعليمية من خلال تسخير جميع الوسائل الحديثة المعاصرة بفاعلية وكفاءة، من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) وتنويع مصادر التمويل من خلال الشركات المجتمعية وغيرها، وتطوير عناصر الريادية والاستقلالية والابتكار لدى المعلمين وتحفيزهم، كما قدم الدراسة مقترحات بدراسات مستقبلية في الموضوع.

الكلمات المفتاحية: السياسة التعليمية، التوجهات العالمية للتعليم.

1- المقدمة.

أن التطلع إلى المستقبل والتنمية المستدامة يبدأ بجودة التعليم التي تعد أهم أساس لنجاح التنمية الشاملة والريادة على المستوى الوطني والدولي حيث تأتي في مقدمة وأولويات السياسات التنموية الوطنية في جميع المجالات والمستويات، وتحدد سياسة التعليم؛ مستوى التعليم وفلسفته، وأهدافه، وأنواعه.

ولا يمكن لأي مجتمع أن يتقدم فكرياً وأخلاقياً إلا إذا كانت لديه سياسة تعليمية، مبنية على فلسفته، ومتسقة مع المبادئ والقيم، وعلى أسس واضحة وعلمية، وواقعية، ومرنة، بهدف تكوين شخصية الفرد حسب معتقداته، وتحديد اساليب قياس الأداء في نظام التعليم، لتوجيه واتخاذ القرارات الصحيحة لتحقيق الأهداف المحددة، وتحديد الهيئات الإدارية المسئولة عن تنفيذ تلك السياسات، وتغيير الوضع التعليمي الحالي غير المرغوب فيه (بغدادي، 2015).

ومن خلال الاطلاع على وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية الصادرة في عام 1390هـ والتي تم إعادة صياغتها للمرة الرابعة في العام 1416هـ وتضمنت 236 مبدأ ومقارنتها مع التوجه العالمي للتطلعات المستقبلية للتعليم والتي انطلقت في قمة تحويل التعليم المنعقدة في الفترة 16_19سبتمبر لعام 2022 م، بهدف إرساء التزامات سياسية أكبر تجاه التعليم بوصفه منفعة عامة من رؤساء أغلب الدول، ووضع رؤية مستقبلية جديدة للتعليم وتقديم الحلول المبتكرة لتحويل التعليم، وتجاوز التحديات القائمة، والاستثمار في رأس المال البشري الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في عصر اقتصاد المعرفة، والمستمدة من أهداف التنمية المستدامة لضمان تطبيقها وامتداد أثرها على المدى الطويل بكفاءة وفاعلية، وتحقيق مبدأ المساواة والشمول والجودة والملاءمة وأحقية جميع أفراد المجتمع للتعليم مدى الحياة.(اليونسكو، 2023)

ومن خلال التحدي العالمي لمواجهة أزمة التعلم تم تأسيس المركز الإقليمي للجودة والتميز في التعليم تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) وبدعم لا محدود من حكومة المملكة العربية السعودية، وذلك بحضور معالي وزير التعليم السعودي رئيس مجلس إدارة مركز اليونسكو الإقليمي للجودة والتميّز في التعليم، حيث أتى ذلك ضمن أعمال مؤتمر "مبادرة القدرات البشرية HCI"، الذي استضافته الرياض في الفترة من 28–29 فبراير 2024 برعاية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد السعودي، ورئيس لجنة برنامج تنمية القدرات البشرية، بموجب اتفاقية التجديد الثلاثية بين حكومة المملكة ومنظمة اليونسكو والمركز، منذ تأسيسه في 21 أكتوبر 2014م في مدينة الرياض، ويعد الأول من نوعه على مستوى العالم كبيت خبرة متخصص في مجال الجودة والتميّز في التعليم، ويضم في عضوية مجلس إدارته وزراء التربية والتعليم في الدول العربية وعدد من الهيئات، والمنظمات المحلية والعالمية، وليتحقق ذلك لابد من التنبؤ بمستقبل جودة التعليم والتحسب والاستعداد لكل مستجد ومتغير ويجب أن تكون غاية التربية في حاضرها ومستقبلها لضمان استدامة التميز وتحسين الأداء وتجويده وتعزيز الاستثمار الشامل "المتكامل والمتميز" في عناصرها البشرية (اليونسكو، 2023).

1-2-مشكلة الدراسة:

تُعد المملكة العربية السعودية أحد الدول المشاركة في قمة تحويل التعليم لبناء المستقبل، ومن الدول التي تساهم في استدامة التعليم في العالم، والإسهام في تمكين جودة النظم التعليمية في الدول العربية؛ لتحقيق جودة التعلم للجميع، وتحقيقاً لرؤية السعودية 2030 بأن تكون معياراً عالمياً للجودة، ومن خلال الاطلاع على بعض الدراسات التي تناولت رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في المملكة العربية السعودية كدراسة اليامي (2018) والتي أوصت بضرورة تجديد السياسة التعليمية وتقويمها باستمرار بما يخدم الرؤية المستقبلية للتعليم بالمملكة، ودراسة مباركي (2023) التي أكدت على أهمية تطوير المنظومة التعليمية باستمرار، ونتائج تقرير المنتدى السياسي الرفيع المستوى (2018).

كما أكدت عدد من الدراسات على أن التعليم يواجه العديد من التحديات في العالم، وتختلف هذه التحديات من بلد إلى آخر، ومن بين هذه التحديات هي تحديث وتطوير السياسة التعليمية وقد أكد على ذلك دراسة الحربي والمطرفي (2022) حيث أوصت بضرورة التحول نحو التعليم الريادي. ودراسة المنقاش (2006) التي أوصت بضرورة تعديل الوثيقة لتتوائم مع المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية.

وانطلاقًا من المبررات السابقة، ولعدم وجود دراسات تناولت تحليل بنود وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية على ضوء التوجهات المستقبلية العالمية للتعليم

1-3-أسئلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في السؤال الرئيس: ما مدى توافق مضمون وثيقة السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية مع التوجهات المستقبلية العالمية للتعليم؟

يتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مدى توافق مضمون وثيقة السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية مع التوجهات المستقبلية العالمية للتعليم وفق المعايير التالية (المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية، مهارات التعلم للعمل والتنمية المستدامة، التطوير المهني للمعلمين، التعلم الرقمي، تمويل التعلي)؟

2- ما أهم المقترحات التي يمكن أن تحقق وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية التوجهات المستقبلية العالمية للتعليم؟

1-4-أهداف الدراسة:

- التعرف على مدى توافق مضمون وثيقة السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية مع التوجهات المستقبلية العالمية للتعليم وفق المعايير التالية (المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية، مهارات التعلم للعمل والتنمية المستدامة، التطوير المهني للمعلمين، التعلم الرقمي، تمويل التعلي).
- التعرف على أهم المقترحات التي يمكن أن تحقق وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية التوجهات المستقبلية العالمية للتعليم.

1-5-أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة في أنها تكشف عن مدى توافق مضمون وثيقة السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية مع التوجهات المستقبلية العالمية للتعليم.
- كما تضيف هذه الدراسة نوعًا من المعرفة العلمية للمكتبة العربية والمكتبة السعودية على وجه الخصوص في مجال التوجهات المستقبلية العالمية للتعليم، وإفادة القادة والمسؤولين في المؤسسات التعليمية بالمملكة العربية السعودية في تطوير التعليم مع التوجهات المستقبلية العالمية للتعليم.
- وكذلك تزويد المختصين بمجال التعليم بمقترحات لتحسين وتطوير التعليم مع التوجهات المستقبلية العالمية للتعليم.

1-6-حدود الدراسة:

- حدود موضوعية: تحليل وثيقة السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية مع التوجهات المستقبلية العالمية للتعليم وفق المعايير التالية (المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية، مهارات التعلم للعمل والتنمية المستدامة، التطوير المهني للمعلمين، التعلم الرقمي، تمويل التعلي).
- حدود مكانية: وثيقة السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية مع التوجهات المستقبلية العالمية للتعليم.
- حدود زمانية: الفصل الدراسي الثالث 1445 هـ.

1-7-مصطلحات الدراسة :

- مفهوم السياسة التعليمية (Policy Educational) :

السياسة التعليمية كما وردت في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية بأنها "الخطوط العامة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم أداءً للواجب في تعريف الفرد بربه ودينه ولإقامة سلوكه على شرعه، وتلبية لحاجات المجتمع، وتحقيقاً لأهداف الأمة، وهي تشمل حقول التعليم ومراحله المختلفة، والخطط والمناهج، والوسائل التربوية، والنظم الإدارية، والأجهزة القائمة على التعليم، وسائر ما يتصل به، والسياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية تنبثق من الإسلام الذي تدين به الأمة عقيدةً وعبادةً وخلقاً وشريعةً وحكماً ونظاماً متكاملاً للحياة، وهي جزء أساسي من السياسة العامة للدولة" (ص2).

وتُعرف الباحثات السياسة التعليمية إجرائياً بأنها "التشريعات والمبادئ والتوجهات التي يقوم عليها التعليم وتحدد إطاره العام وفلسفته وأهدافه ونظمه لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة للمجتمع والدولة".

توجهات مستقبل التعليم: ورد تعريفه في تقرير توجهات مستقبل التعليم في المنطقة العربية – بناء المستقبل 2020-2050م بأنه" محاولة للتوقع بمستقبل العرض والطلب على التعليم أو نوع معين من التعليم، سواء اعتمد ذلك على النمو الكمي في متغيرات العرض والطلب الماضية والحالية أو على الآراء الشخصية المبنية على القراءة المتعمقة لمجرى الأحداث التي يتأثر بها العرض والطلب على التعليم"(ص 34)

2- الإطار النظري والدراسات السابقة:

2-1- الإطار النظري

2-1-1-السياسة التعليمية:

السياسة لغةً: ساسَ، يسوس، سياسةً. وساس الناس: حكمهم، تولى قيادتهم وإدارة شئونهم. وساس الأمور: دبَّرها، أدارها، قام بإصلاحها. والسياسة: هي مبادئ معتمدة تُتخذ الإجراءات بناءً عليها (عمر وآخرون، 2008م، ص1133).

ويُعرف مراد (2013) السياسة التعليمية بأنها " مجموعة من الأهداف والاتجاهات والمبادئ التي يقوم عليها التعليم في أي مجتمع من المجتمعات وتحدد إطاره العام ونظمه المختلفة، وهي التنظيم العام الذي تضعه الدولة لقيام أوضاع التعليم فيها بأجهزته الفنية والإدارية، وفق ما تراه من أسس وقواعد ولوائح منظمة لإتمامه" (ص9).

وثيقة السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية:

تم تشكيل اللجنة العليا لسياسة التعليم في عام 1383هـ، وكان يرأس اللجنة الملك فهد بن عبد العزيز يرحمه الله، وفي عضويتها، صاحب السمو الملكي وزير الدفاع والطيران، وصاحب السمو الملكي وزير الداخلية، وزير المعارف الرئيس العام للمعاهد العلمية، وزير الحج والأوقاف، وصدرت عن اللجنة وثيقة سياسة التعليم، التي اعتمدها مجلس الوزراء الموقر بالقرار رقم 779 في 17/16- 9-1389هـ (الحقيل، 2016).

ورسمت هذه اللجنة الخطوط العريضة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية: أداء للواجب في تعريف الفرد بربه ودينه، وإقامة سلوكه على شرعه سبحانه وتعالى وتلبية لحاجات المجتمع وتحقيقا لأهداف الأمة، وجاءت سياسة التربية والتعليم كما حددتها اللجنة العليا توجيهية وليست تفصيلية لتحقيق المرونة (الحقيل، 2016).

وصدرت الطبعة الأولى على شكل كتيب بحجم صغير عام 1390هـ /1970م، ثم صدرت عدة طبعات كان آخرها الطبعة الرابعة عام 1416هـ، 1995م وهي طبعة حديثة ملونة، حروفها أكبر من السابق، تقع في 46 صفحة من الحجم المتوسط وتضمنت تسعة أبواب ورد فيها 236 بنداً وهي كما يلي:

تمهيد: وجاء في (ص3) تعريف سياسة التعليم- المادة الأولى- ونصها: "السياسة التعليمية السعودية هي الخطوط التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم أداءً للواجب في تعريف الفرد بربه ودينه وإقامة سلوكه على شرعه، وتلبية لحاجات المجتمع، وتحقيقاً لأهداف الأمة، وهي تشمل حقول التعليم ومراحله المختلفة، والخطط والمناهج، والوسائل التربوية، والنظم الإدارية والأجهزة القائمة على التعليم، وسائر ما يتصل به، والسياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية تنبثق من الإسلام الذي تدين به الأمة عقيدة وعبادة وخلقاً وشريعة وحكماً ونظاماً متكاملاً للحياة، وهي جزء أساسي من السياسة العامة للدولة يسير وفق التخطيط المفصل فيما يلي:

الباب الأول: الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم: يتضمن 27 بندًا، من 2- 27.

الباب الثاني: غاية التعليم وأهدافه العامة: يتضمن 34 بندًا، من 28-61.

الباب الثالث: أهداف مراحل التعليم: يتضمن خمسة فصول و54 بندًا، وهي:

- الفصل الأول: دور الحضانة ورياض الأطفال وأهدافها، من 62- 71.
- الفصل الثاني: المرحلة الابتدائية وأهدافها، من 72- 81.
- الفصل الثالث: المرحلة المتوسطة وأهدافها، من 82- 92.
- الفصل الرابع: المرحلة الثانوية وأهدافها، من 93- 107.
- الفصل الخامس: التعليم العالي وأهدافه، من 108- 115

الباب الرابع: التخطيط لمراحل التعليم: يتضمن خمسة فصول و34 بندًا، وهي:

- الفصل الأول: التخطيط لدور الحضانة ورياض الأطفال، من 116- 119.
- الفصل الثاني: التخطيط للمرحلة الابتدائية، من 120- 123.
- الفصل الثالث: التخطيط للمرحلة المتوسطة، من 124- 126.
- الفصل الرابع: التخطيط للمرحلة الثانوية، من 127- 129.
- الفصل الخامس: التخطيط للتعليم العالي، من 130- 141.
- البنود خاصة الجامعة الإسلامية من 142- 148، كليات البنات بند 149

الباب الخامس: أحكام خاصة: يتضمن تسعة فصول و45 بندًا، وهي:

- الفصل الأول: المعاهد العلمية، من 150- 152.
- الفصل الثاني: تعليم البنات، من 153- 156.
- الفصل الثالث: التعليم الفني، من 157-162.

- الفصل الرابع: إعداد المعلم، من 163- 172.
- الفصل الخامس: مدارس القرآن الكريم ومعاهده، من 173- 174.
- الفصل السادس: التعليم الأهلي، من 175- 179.
- الفصل السابع: مكافحة الأمية وتعليم الكبار، من 180- 187.
- الفصل الثامن: التعليم الخاص بالمعوقين، من 188- 191.
- الفصل التاسع: رعاية النابغين، من 192-194.

الباب السادس: وسائل التربية والتعليم: يتضمن ثلاثة فصول و32 بندًا، وهي:

- الفصل الأول: القائمون على التعليم، من 195- 198.
- الفصل الثاني: الوسائل المدرسية، وشمل المدرسة المناهج، الامتحانات، رعاية الشباب، من 199- 215.
- الفصل الثالث: الوسائل العامة، وشمل المكتبات، الكتب والصحف والنشرات، مناهج التثقيف العام، وسائل الإعلام، من 216- 226.

الباب السابع: نشر العلم: يتضمن بندين، من 227-228.

الباب الثامن: تمويل التعليم: يتضمن بندين، من 229- 230.

الباب التاسع: أحكام عامة: يتضمن 6بنود، من 231-236.

وحددت الوثيقة مرتكزات السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية والتي تنبثق من الإسلام الذي تدين به الأمة عقيدة وعبادة وخلقا وشريعة وحكما ونظاماً متكاملاً للحياة، وهي جزء أساسي من السياسة العامة للدولة (الحقيل، 2016).

ولقد حرصت وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية على مواكبة التطور الحادث في مسيرة تقدم التعليم العام والجامعي على المستوى الدولي من خلال تبني الوزارة عدد من السياسات التي تدعم ذلك التوجه العالمي ومنها السياسات الاستراتيجية لوزارة التعليم 2030 واستراتيجية وزارة التعليم 2020 فضلاً عن وثيقة نظام التعليم العام الجديد ووثيقة نظام الجامعات الجديد، وأخيرًا صدور الدليل والهيكل التنظيمي لوزارة التعليم 14445هـ وإدارات التعليم ونظام المدارس التعليم العام، ويمثل التوجه نحو تعليم ريادي في ضوء التوجهات المستقبلية ومواكبة التطورات العالمية الحادثة والمترجمة لرؤية المملكة 2030 وأهداف التنمية المستدامة (الحربي، المطرفي، 2022).

2-1- 2-تحويل التعليم لبناء المستقبل "التوجهات المستقبلية":

أشارت اليامي (2018، ص 37) بأن التوجهات المستقبلية للتعليم هو " استشراف للمستقبل في ضوء وتوجهات خطة المملكة 2030، عن طريق تحقيق الأهداف الاستراتيجية من خلال المبادرات والبرامج والمشاريع طويلة ومتوسطة المدى"، ويرسم بيان الرؤية الذي أصدره الأمين العام خلال قمة تحويل التعليم (TES) مساراً للتعليم في القرن الحادي والعشرين، لتشكيل مستقبل التعليم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للتعليم لعام 2030، وتعزيز وتسهيل تبادل المعرفة والممارسات وإشراك الشباب ودعم التعاون عبر القطاعات والتعاون متعدد الأطراف، وتُعد "قمة تحويل التعليم" مبادرة رئيسية في الخطة المشتركة التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة (Secretary-General, SG UN)، في سبتمبر 2021، خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي الجمع بين الجهات المعنية والفاعلة في مجال التعليم على المستوى العالمي والوطني، لتصويب ما حدث من تراجع نحو تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وضمان تعلم الدروس من الاستجابات للأوبئة والكوارث لاكتساب القدرة على الصمود والازدهار الاجتماعي والاستدامة البيئية، والتفكير بشكل طموح في ملامح تصور لشكل أنظمة التعليم في المستقبل، وكانت نتيجتها دعم كامل من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وشركاء التنمية والمجتمع المدني ومنظمات الشباب، وأشارت قمة "تحويل التعليم لبناء المستقبل" أن هناك خمس مجالات تتطلب الكثير من الاهتمام والعمل والتي يمكن أن تسرع التقدم في التعليم كجزء من خطة عام 2030 وتحويل التعليم لبناء المستقبل، وهي:

1. المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية.
2. التطوير المهني للمعلمين.
3. مهارات التعلم للعمل والتنمية المستدامة.
4. التعلم الرقمي.
5. تمويل التعليم.

2-1-3- أهمية تحويل التعليم لبناء المستقبل:

أ. التعليم حقٌ من حقوق الإنسان: سواء فتاة، أو فتى، أو شاب، أو كل من أشرف على تخطي مرحلة الشباب من حقهم في الحصول على تعليم جيد، أينما كانوا.

ب. المدارس لابد أن تكون شاملة وآمنة وصحية: وتقديم الرعاية، والحماية، والتحفيز، والدعم. الحملة العربية للتعليم (اكيا، 2021)

ج. التعلم التأسيسي أمر بالغ الأهمية: كتعلم اللبنات الأساسية للمعرفة، وهي المتمثلة في القراءة والكتابة والحساب والتفكير العلمي الأساسي، كما يشمل المهارات الاجتماعية والنفسية الأساسية. (المنتدى السياسي الرفيع المستوى، 2018)

د. التعلّم الجيد مدى الحياة: يعزز التعليم القدرة الممتدة مدى الحياة على تعلم المهارات الحديثة الضرورية للعالم المتغير باستمرار وتطويرها. (اليونسكو، 2022)

هـ. يعزز التعليم الجيد التنمية المستدامة: ويطوّر قيم كل شخص وقدرته على التعايش في سلام، واحترام وتقدير التنوع البشري والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، والتقيّد بالتزام نشط بالتنمية المستدامة. (اليونسكو، 2017)

و. مهنة التدريس: يحتاج المعلمون إلى التعزيز والاستقلالية والاحترام والأجور والموارد الذي يستحقونه حتى يتمكنوا من إحداث التحول المنشود في التعليم.

ز. الثورة الرقمية هي مفتاح التحول: تسخير القدرة على الاتصال الإلكتروني وموارد التعليم والتعلم الرقمية – ذات قابلية الوصول المفتوحة – بشكل صحيح، للمساهمة في تحويل التعليم وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه (اليونسكو، 2023).

ح. التعليم يتطلب الاستثمار العمومي وتمويله: فهو الاستثمار الأكثر كفاءة وأشد التزاماً بمبادئ المسؤولية الاجتماعية الذي يمكن للبلدان أن تقوم به. فكل عملة نقدية تستثمر في التعليم، تدر عائداً أعلى للأفراد وللمجتمع أكثر من أي استثمار آخر (اكيا، 2021).

2-2-الدراسات السابقة:

- هدفت **دراسة البشر وآخرون (2024):** إلى تحليل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية كما جاءت في وثيقة سياسة التعليم الصادرة عن اللجنة العليا لسياسة التعليم عام 1390هـ / 1970م. الغرض من هذا التحليل هو معرفة مدى توافق هذه السياسة مع أبعاد التميز التعليمي (التميز القيادي، التميز البشري، تميز الهيكل التنظيمي، التميز في تقديم الخدمة، تميز الثقافة التنظيمية، التميز في اقتصاديات التعلي)، ومعرفة مدى دقة صياغتها وتنفيذها على أرض الواقع، ومن ثم اقتراح التعديلات اللازمة عليها. فقد تم جمع وتصنيف أهم المعايير في ضوء التميز للسياسات التعليمية، التي يفترض أن تتضمنها وتسعى إليها أي سياسة تعليمية، ومن ثم مقارنتها ببنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة لمعرفة مدى تضمينها، وقد استخدم المنهج التحليلي الوصفي، بمراجعة الأدبيات المتعلقة بصياغة وتنفيذ السياسة التعليمية، ثم تحليلها، وقد تم التوصل للنتائج التالية: أن وثيقة سياسات التعليم بالمملكة العربية السعودية قد اشتملت على بعض أبعاد التميز التعليمي، بينما لم تشتمل على بعضها الآخر
- وهدفت **دراسة مباركي (2023):** للتعرف على نظام التعليم في رؤية 2030 وفق لأهداف التعليم الدولية، باستخدام المنهج الوصفي (التحليلي)، من خلال المقارنة بين مجموعة من الأهداف التعليم الدولية مع السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية وقد توصلت نتائج الدراسة بان هناك توافق بين السياسة التعليمية السعودية والأهداف الدولية، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير المنظومة التعليمية من خلال التطوير المستمر لسياسة التعليمية بالمملكة.
- وهدفت **دراسة نصرومحفوظ (2023):** إلى التوصل إلى متطلبات تطوير سياسات التعليم قبل الجامعي في ضوء منظومة التحول الرقمي، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن منظومة التحول الرقمي تؤدي إلى رفع جودة العملية التعليمية وتهيئ الطلاب للتعليم الجامعي، وتجديد أدوار المعلم في ضوء منظومة التحول الرقمي.
- وهدفت دراسة **الجنيد والخطيب (2022):** إلى معرفة دور المؤسسات البحثية العربية في تطوير السياسات التعليمية لمواجهة الأزمات والأوبئة العالمية، باستخدام المنهج الوصفي بشقيه (المسحي والتحليلي)، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن تأثير الأزمات والأوبئة على قطاع التعليم بالمنطقة العربية في زيادة التسرب والفاقد التعليمي وانخفاض التمويل وتدني الجودة وتدهور العملية التعليمية وهجرة الكفاءات العلمية إلى الخارج، وأكدت أهمية أدوار المؤسسات البحثية في صنع السياسات التعليمية وتطويرها
- وهدفت دراسة **الحربي، والمطرفي (2022):** إلى تحليل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء مؤشرات ومعايير الريادة، باستخدام المنهج الوصفي (الوثائقي)، وقد توصلت نتائج الدراسة بأن سياسة التعليم للنظام التعليم الجامعي الجديد يدعم الابتكار والريادة، ولكن يحتاج لدعم الشراكة مع المجتمع، وأوصت الدراسة بضرورة التحول نحو التعليم الريادي.
- وهدفت دراسة **أبو العلا (2022):** إلى معرفة تطبيق سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية على أرض الواقع لتحقيق رؤية المملكة باستخدام المنهج الوصفي (التحليلي) وكانت الأداة المقابلة على مجتمع الدراسة الأكاديميين غير السعوديين والعاملين في بعض الجامعات

داخل السعودية، وقد توصلت نتائج الدراسة بأن سياسة التعليم تحتاج طرق وآليات لتحقيق رؤية المملكة، من خلال توفير المعلومات عن الرؤية وطرق تفعيلها وتحديث برامج التعليم العالي.

- وهدفت دراسة **العتيبي والغامدي (2020):** إلى جمع وحصر الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية لتحقيق رؤية المملكة المستقبلية 2030 وارتباطها بأهداف سياسة التعليم بالمملكة المعتمدة 1389هـ باستخدام المنهج الوصفي القائم على التحليل والاستدلال واتخذت أداة تحليل الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم وربطها بوثيقة سياسة التعليم في المملكة وأهداف رؤية المملكة 2030، وقد توصلت نتائج الدراسة أن أهداف سياسة التعليم متوائمة مع أهداف رؤية المملكة 2030 مما يعطي دلالة مباشرة وصريحة على مرونة وثيقة سياسة التعليم واستمرارها من خلال تأثيرها التربوي والتعليمي، وأوصت الدراسة بضرورة تجديد وثيقة السياسة التعليمية بالمملكة وإجراء التعديلات وفق توجهات المستقبلية للتعليم بالمملكة.
- وهدفت دراسة **اليامي (2018):** إلى إعداد استراتيجية مستقبلية مقترحة لتطوير التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 من أجل تطوير المنظومة التربوية بجميع مكوناتها، باستخدام المنهج الوصفي (التحليلي والوثائقي والمقارنة)، واتخذت أداة المسح والتحليل الشامل للمصادر الأولية والثانوية للدراسة، وقد توصلت نتائج الدراسة بأعاده النظر في أهداف التعليم ومبادراته بما يخدم الرؤية المستقبلية للتعليم بالمملكة، وضرورة تجديد السياسات وتقويمها باستمرار.
- وهدفت دراسة **المنقاش(2006):** إلى تحليل وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية (1390هـ) ومدى توافقها مع المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية ومن ثم اقتراح تعديلات عليها، باستخدام المنهج الوصفي (التحليلي والمقارنة)، وقد توصلت نتائج الدراسة بعدم توافق سياسة السعودية تماما مع المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية، وأوصت الدراسة بضرورة تعديل الوثيقة لتتوائم مع المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية.

2-2-2-التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال ما عُرض من الدراسات السابقة نجد اختلافًا في المواضيع والأهداف التي سعت لتحقيقها هذه الدراسات مع هذه الدراسة، حيث تهدف إلى التعرف على مدى توافق مضمون وثيقة السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية مع التوجهات المستقبلية العالمية وفق المعايير التالية (المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية، مهارات التعلم للعمل والتنمية المستدامة، التطوير المهني للمعلمين، التعلم الرقمي، تمويل التعلي)، وهذا ما يميزها عما سبق ذكره من الدراسات.

ويتمثل الهدف الرئيسي من استعراض الدراسات السابقة المساعدة في صياغة وتنظيم الإطار النظري، والاستفادة من المراجع التي جاءت في تلك الدراسات والتي تخدم الدراسة الحالية، وكذلك الاطلاع على المناهج البحثية المتعددة، وهذا ما ساعد على وضع التصور العام للدراسة وتحديد أهم النقاط وأبرزها في اختيار المنهج المناسب للدراسة، والاستفادة في فهم تحليل النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية وتفسيرها، وربطها مع الدراسات السابقة.

واتفقت جزئياً مع دراسة الحربي، والمطرفي (2022) التي استخدمت المنهج الوصفي (الوثائقي)، ودراسة أبو العلا (2022) المنهج الوصفي (التحليلي)، ولكنها اختلفت في نوع الأداة المستخدمة (المقابلة) ودراسة اليامي (2018) والتي استخدمت المنهج الوصفي (التحليلي والوثائقي والمقارنة)، واتخذت أداة المسح والتحليل الشامل للمصادر الأولية والثانوية للدراسة، ودراسة مباركي (2023) التي استخدمت المنهج الوصفي (التحليلي)، من خلال المقارنة بين مجموعة من الأهداف التعليم الدولية مع السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية، ودراسة نصر ومحفوظ (2023) والتي استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، ودراسة الجنيد والخطيب (2022) والتي استخدمت المنهج الوصفي (المسحي والتحليلي)، واتفقت مع دراسة العتيبي والغامدي (2020) في المنهج التحليلي ولكن اختلفت في توعية الأداة حيث تمت المقارنة الأهداف في وثيقة السياسة التعليمية واهداف رؤية المملكة مع الأهداف الاستراتيجية في التعليم السعودي، ودراسة المنقاش (2006) التي استخدمت المنهج الوصفي (التحليلي والمقارنة)، كما اتفقت مع دراسة (البشر وآخرون، 2024) والتي استخدمت المنهج الوصفي التحليلي ولكنها اختلفت في توعية الأداة حيث تمت المقارنة بين وثيقة السياسة التعليمية أبعاد التميز التعليمي (التميز القيادي، التميز البشري، تميز الهيكل التنظيمي، التميز في تقديم الخدمة، تميز الثقافة التنظيمية، التميز في اقتصاديات التعلي).

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي تناولت تحليل السياسة التعليمية في المملكة في عنوان الدراسة بحد ذاته بحيث تجمع بين السياسة التعليمية بالمملكة والتوجهات المستقبلية العالمية للتعليم وهو الأمر الذي لم نجده في الدراسات السابقة.

3- منهجية الدراسة وإجراءاتها.

3-1-منهج الدراسة:

تعتمد الباحثات على المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحقيق أهداف الدراسة، والذي من خصائصه يرتبط بظاهرة معاصرة بقصد وصفها وتفسيرها (العساف، 2012، 177)، كما عرفه القحطاني وآخرون (2020) بأنه "البحث الذي يهدف إلى وصف الظاهرة المدروسة، أو تحديد المشكلة، أو تبرير الظروف والممارسات، أو التقييم والمقارنة، أو التعرف على ما يعمله الآخرون في التعامل مع الحالات المماثلة، لوضع الخطط المستقبلية"(ص129)، لذا تم تحليل مضمون وثيقة السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية مع التوجهات المستقبلية العالمية للتعليم وتقديم المقترحات.

3-2-أدوات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم بناء بطاقة تحليل المحتوى مبنية على معايير محكمة من قبل خبراء في مجال التعليم في المملكة وعددهم 13 محكم، واعتمدت على خمسة معايير متوافقة مع المجالات الرئيسية في التوجهات المستقبلية العالمية للتعليم جدول (1) فالمعيار الأول تناول المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية، والثاني يتناول مهارات التعلم للعمل والتنمية المستدامة أما المعيار الثالث يتطرق التطوير المهني للمعلمين، أما المعيار الرابع يتطرق التعلم الرقمي، والمعيار الخامس تناول تمويل التعليم، واعتمدت الباحثات في بنائها على الخبرة العلمية كما تم مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة في إعادة صياغة فقرات المعايير والمؤشرات.

جدول (1) معايير بطاقة التحليل المحتوى

م	المعايير	عدد المؤشرات
1	المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية	7
2	مهارات التعلم للعمل والتنمية المستدامة	4
3	التطوير المهني للمعلمين	7
4	التعلم الرقمي	3
5	تمويل التعليم	4

3-3صدق أداة الدراسة: قامت الباحثات بالتأكد من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها بصورتها الأولية على عدد (7) محكمين متخصصين في موضوع الدراسة، وبعد أخذ الآراء والاطلاع على الملحوظات، أجريت التعديلات اللازمة على البطاقة التي اتفق عليها معظم المحكمين.

4- نتائج الدراسة ومناقشتها.

تحليل وثيقة السياسات التعليمية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التوجهات المستقبلية للتعليم العالمية والنتائج:

تم اختيار هذه المعايير بناء على ما ورد في قمة تحويل التعليم لبناء المستقبل لمجالات العمل بخطة 2030 وأهدافها وغاياتها المتعلقة بالتعليم، وتحديداً الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة" ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع"، كما أن أزمة فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 زادت من الحاجة الملحة إلى معالجة أوجه عدم المساواة في التعليم وأزمة التعلم، مما يهدد بالتراجع عن التقدم المحرز بالفعل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في الوقت نفسه، قدمت الأزمة فرصةً لإعادة التفكير وإعادة تصور الهدف والمحتوى وأنماط تقديم التعليم، وتحويل التعليم نحو مستقبل شامل ومستدام، وقد تم تحليل بنود وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية على تلك المحاور، وتم التوصل إلى الإجابة عن أسئلة الدراسة وذلك على النحو التالي:

4-1 نتيجة الإجابة على السؤال الأول: ما مدى توافق مضمون وثيقة السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية مع التوجهات المستقبلية العالمية للتعليم وفق المعايير التالية (المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية، مهارات التعلم للعمل والتنمية المستدامة، التطوير المهني للمعلمين، التعلم الرقمي، تمويل التعليم)؟

4-1-1 المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية:

للإجابة عن هذا الجزء من السؤال ستستعرض الباحثات المعيار الأول من التوجهات المستقبلية للتعليم ومدى ارتباطها مع سياسة المملكة العربية السعودية من خلال ضمان التعليم الشامل للجميع والتحول المنشود لحصول جميع المتعلمين على التعليم والمشاركة فيه دون عوائق، وتمتعهم بالأمان والصحة والحماية من التنمر والعنف والتمييز، وتقديم الدعم بخدمات الرعاية الشاملة داخل البيئات التعليمية،

كما أن تحويل التعليم يتطلب زيادةً كبيرة في الاستثمار في التعليم الجيد، وأساساً قوياً في التنمية الشاملة للطفولة المبكرة والتعليم، حيث يُعد الاستثمار في السنوات الأولى من أهم الركائز لتنمية الراس المال البشري اللازم لتنويع الاقتصادات ونموها في المستقبل، ويجب أن يكون مدعوماً بالتزام سياسي قوي، وتخطيط سليم، وقاعدة أدلة قوية، حيث نجد ارتباط الكبير في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة في البند 7" الإيمان بالكرامة الإنسانية التي قررها القرآن الكريم وأناط بها القيام بأمانة الله في الأرض، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنْ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (الإسراء: 70). جدول (2).

جدول (2) المؤشرات والتكرارات ضمن المعيار الأول: المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية "مدارس شاملة ومنصفة وآمنة وصحية"

م	المؤشرات	التكرار
1	حق الحصول على التعليم الجيد مدى الحياة وضمانه لجميع الإفراد من الجنسين" المساواة بين الجنسين".	13
2	تكافؤ الفرص التعليمية والعدالة بين الجنسين من خلال توفير التعليم الأساسي لجميع الفئات في المجتمع.	10
3	توفر المر افق والموارد التعليمية لكافة مناطق الدولة الجغر افية	20
4	توفير بيئات آمنة وصحية، وجاذبة للمتعلم، واحترام حقوقه، وتشجيعه والحماية من العنف والتمييز.	10
5	التنمية الشاملة للطفولة المبكرة	14
6	ضمان التعليم الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة والموهوبين	8
7	ضمان مكافحة الامية بأنواعها	8
	المجموع	83

وعلى ذلك نجد أن المؤشر الأول حق الحصول على التعليم الجيد مدى الحياة وضمانه لجميع الإفراد من الجنسين" المساواة بين الجنسين" ويتضح ذك في البند (9، 10، 31، 73، 121، 125، 233، 234، 235)، كما ورد في الباب الخامس فصل كامل عن تعليم البنات يشمل البند (153وحتى 156).

والمؤشر الثاني في هذا المعيار تكافؤ الفرص التعليمية والعدالة بين الجنسين من خلال توفير التعليم الأساسي لجميع الفئات في المجتمع (التعليم العام وتعليم الكبار وذوي الاحتياجات الخاصة) ويتضح ذك في البند (9، 73، 121، 128، 125، 136، 233، 234، 235، 236)، والمؤشر الثالث توفر المرافق والموارد التعليمية لكافة مناطق الدولة الجغرافية يتضح ذلك في البنود التالية (122، 123، 126، 129، 132، 158، 174، 236) وتضمن الباب السادس الفصل الثاني (المدرسة) من البند(199 وحتى 204)، وكذلك (المكتبات) من (216 وحتى 221)، كما أن المؤشر الرابع توفير بيئات آمنة وصحية، وجاذبة للمتعلم، واحترام حقوقه، وتشجيعه والحماية من العنف والتمييز يتضح ذلك في البنود التالية (7، 20، 36، 40، 51، 52، 53، 54، 55، 205).

والمؤشر الخامس في هذا المعيار التنمية الشاملة للطفولة المبكرة فقد ورد فصل كامل في الباب الثالث يتضمن دور الحضانة ورياض الأطفال وأهدافها ويتكون من(62 وحتى 71) وكذلك فصل كامل في الباب الرابع يتضمن التخطيط لدور الحضانة ورياض الأطفال ويتكون من (116 وحتى 119)، والمؤشر السادس من هذا المعيار ضمان التعليم الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة والموهوبين فقد ورد في الباب الخامس فصل كامل التعليم الخاص بالمعوقين يتكون من (188 وحتى 191)، كما ورد فصل كامل لرعاية النابغين يتكون من (192 وحتى 194)، وكذلك بند (111)، أما المؤشر السابع من هذا المعيار ضمان مكافحة الامية بأنواعها ورد في الباب الخامس فصل كامل لمكافحة الامية وتعليم الكبار يتكون من البند (180 وحتى 187).

2-1-4 مهارات التعلم للعمل والتنمية المستدامة:

للإجابة عن هذا الجزء من السؤال ستستعرض الباحثات المعيار الثاني من التوجهات المستقبلية للتعليم ومدى ارتباطها مع سياسة المملكة العربية السعودية حيث إن إحداث التحول المنشود في التعليم والتركيز على التعلم الأساسي لمحو الأمية الأساسية وتمكين المتعلمين بالمعارف والمهارات والقيم والتثقيف في مجال البيئة وتغير المناخ؛ ومهارات التوظيف وريادة الأعمال، ليكونوا قادرين على الصمود والتكيف والاستعداد للمستقبل وتحقيق التنمية المستدامة في العالم، حيث نجد ارتباط الكبير في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة في البند 4" الحياة الدنيا مرحلة إنتاج وعمل، يستثمر فيها المسلم طاقاته عن إيمان وهدى للحياة الأبدية الخالدة في الدار الآخرة، فاليوم عمل ولا حساب وغداً حساب ولا عمل"، جدول (3)

جدول (3) المؤشرات والتكرارات ضمن المعيار الثاني: مهارات التعلم للعمل والتنمية المستدامة

م	المؤشرات	التكرار
1	مهارات التعلم الأساسي (القراءة والكتابة والحساب) لجميع الفئات في المجتمع (التعليم العام وتعليم الكباروذوي الاحتياجات الخاصة).	15
2	تمكين المتعلمين بمهارات المعرفة والمهارات والقيم والمو اقف الحياتية	27
3	الاهتمام بمعالجة مشكلات البيئة والمجتمع (الفقروالبطالة، تغير المناخ)	2
4	تثقيف واكساب المتعلمين مهارات متطلبات التنمية الوطنية وسوق العمل.	23
	المجموع	67

وعلى ذلك نجد أن مهارات التعلم الأساسي (القراءة والكتابة والحساب) لجميع الفئات في المجتمع (التعليم العام وتعليم الكبار وذوي الاحتياجات الخاصة)، قد ورد في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة تأكيد على ذلك في البنود التالية (11، 24)، كما ورد في الباب الثالث فصل كامل اهداف التعليم الابتدائي من البند 73 وحتى 81 والباب الرابع كذلك فصل كامل التخطيط للمرحلة الابتدائية من 120 وحتى 123، كما أن المؤشر الثاني في هذا المعيار تمكين المتعلمين بمهارات المعرفة والمهارات والقيم والمواقف الحياتية ورد في الوثيقة تأكيد على ذلك في البنود التالية (13، 14، 28، 31، 32، 33، 34، 36، 41، 42، 43، 46، 45، 47، 48، 49، 50، 52، 84، 85، 86، 95، 98، 106، 114، 178، 207)، والمؤشر الثالث في هذا المعيار الاهتمام بمعالجة مشكلات البيئة والمجتمع (الفقر والبطالة، تغير المناخ) ورد في الوثيقة تأكيد على ذلك في البنود التالية (12، 35)

أما المؤشر الرابع في هذا المعيار تثقيف واكساب المتعلمين مهارات متطلبات التنمية الوطنية وسوق العمل، ورد في الوثيقة تأكيد على ذلك في البنود التالية (14، 15، 16، 18، 58، 59"أ، ب "، 88، 90، 101، 102، 108، 110، 111، 113، 115، 134، 236) كما ورد في الباب الخامس فصلاً كاملاً عن التعليم الفني من البند 157 وحتى 162.

3-1-4 التطوير المهني المعلمين:

للإجابة عن هذا الجزء من السؤال ستستعرض الباحثات المعيار الثالث من التوجهات المستقبلية للتعليم ومدى ارتباطها مع سياسة المملكة العربية السعودية حيث يُعد المعلم ركيزة أساسية في تحقيق نتائج التعلم، وتحويل التعليم لبناء المستقبل، وبناء على ما أشارت له تقرير اليونسكو أن المعلمين يواجهون تحديات رئيسية، تتمثل في نقص المعلمين، وفرص التطوير المهني، ونقص القدرة على تطوير عناصر الريادية والابتكار لديهم، وكذلك تدني الوضع الاعتباري للمعلمين وظروف عملهم، ولأهمية تسريع التقدم نحو تحقيق تحويل التعليم لبناء المستقبل لابد من وجود عددٌ كافٍ من المعلمين لتلبية احتياجات المتعلمين، وتدريبهم وتحفيزهم ودعمهم، من خلال تخصيص التمويل الكافي للتعليم، وتقدير السياسات لمهنة التدريس ودعمها، بغية تحسين وضعهم وظروف عملهم، حيث نجد ارتباط الكبير في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة في البند 229" تعتبر الدولة أن الطاقة البشرية هي المنطلق في استثمار سائر طاقاتها، وأن العناية بهذه الطاقة عن طريق التربية والتعليم والتثقيف هي أساس التنمية العامة" جدول (4).

جدول (4) المؤشرات والتكرارات ضمن المعيار الثالث: التطوير المهني للمعلمين

م	المؤشرات	التكرار
1	تقدير السياسات لمهنة التدريس ودعمها	15
2	تأهيل المعلمين الجدد لضمان جودة وتحسين عمليات التعليم والتعلم.	5
3	توفير معلمين لجميع المدارس والمؤسسات التعليمية الرسمية، ومتابعة وتقييم أداء المعلمين	3
4	توزيع المعلمين بشكل أكثر عدلاً وضمان ظروف عمل مناسبة للمعلمين.	1
5	تحسين وضع المعلمين وظروف عملهم من خلال الأجوروالحو افز.	2
6	تقديم فرص التطوير المهني للمعلمين باستمراروفق المستحدثات الجديدة وتحفيزهم.	6
7	تطوير عناصر الريادية والاستقلالية والابتكار لدى المعلمين	-
	المجموع	32

وعلى ذلك نجد أن المؤشر الأول في هذا المعيار تقدير السياسات لمهنة التدريس ودعمها على ما تضمنته البنود والتي وردت في فصل كامل من الباب الخامس عن اعداد المعلم مكون من10 بندً من (163) وحتى 172، كما ورد كذلك في الباب السادس فصل كامل عن القائمين على التعليم يشمل اختيارهم وتدريبهم مكون من 4 بنود من 195 وحتى 198، وكذلك البند (213).

أما المؤشر الثاني في هذا المعيار تأهيل المعلمين الجدد لضمان جودة وتحسين عمليات التعليم والتعلم، ورد في الوثيقة تأكيد على ذلك في البنود التالية: (163، 164، 165، 166، 172)، كما أن مؤشر توفير معلمين لجميع المدارس والمؤسسات التعليمية الرسمية، ومتابعة وتقييم أداء المعلمين، ورد في الوثيقة تأكيد على ذلك في البنود التالية:(119، 153، 214)، والمؤشر الرابع في هذا المجال توزيع المعلمين بشكل أكثر عدلاً وضمان ظروف عمل مناسبة للمعلمين، ورد في الوثيقة تأكيد على ذلك في البنود التالية:(132"ب ")

كما أن المؤشر الخامس في هذا المجال تحسين وضع المعلمين وظروف عملهم من خلال الأجور والحوافز، ورد في الوثيقة تأكيد على ذلك في البنود التالية (168، 169)، والمعيار السادس في هذا المعيار تقديم فرص التطوير المهني للمعلمين باستمرار وفق المستحدثات الجديدة وتحفيزهم ودعمهم، ورد في الوثيقة تأكيد على ذلك في البنود التالية:(170، 171، 196، 197، 198، 228(ب))، وأما المؤشر السابع في هذا المعيار تطوير عناصر الريادية والاستقلالية والابتكار لدى المعلمين، فلم يرد في الوثيقة إي بند يشير لذلك.

4-1-4 التعلم الرقمي:

للإجابة عن هذا الجزء من السؤال ستستعرض الباحثات المعيار الرابع من التوجهات المستقبلية للتعليم ومدى ارتباطها مع سياسة المملكة العربية السعودية حيث برزت ابتكارات غير مسبوقة في مجال التعلم عن بعد وتسخير التقنيات الرقمي خلال أزمة كوفيد -19، وتُعد المملكة العربية السعودية من أوائل الدول التي برزت في التعليم عن بعد، وقد أشارت اليونسكو بأن الأزمة أدت إلى استبعاد الكثيرين من التعلم، مع وجود أكثر من ثلثي المتعلمين في سن المدرسة (1.3 مليار طفل) دون اتصال بالإنترنت في المنزل، ويتطلب التحول الرقمي تسخير التقنيات كجزء من جهود منهجية أكبر لتحويل التعليم، وجعله أكثر شمولاً وإنصافاً، وفعالية، وملاءمة، واستدامة، حيث نجد ارتباط الكبير في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة في البند 16"التفاعل الواعي مع التطورات الحضارية العالمية في ميادين العلوم والثقافة والآداب، بتتبعها والمشاركة فيها، وتوجيهها بما يعود على المجتمع والانسانية بالخير والتقدم"، جدول (5).

جدول (5) المؤشرات والتكرارات ضمن المعيار الرابع: التعلم الرقمي " تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)"

م	المؤشرات	التكرار
1	تطوير المنظومة التعليمية من خلال تسخير جميع الوسائل الحديثة المعاصرة بفاعلية وكفاءة.	5
2	تقديم محتوى تعليمي حديث، ومطور مجاني، وعالي الجودة، ومتاحًا.	7
3	التناسق المنسجم مع العلم والمنهجية التطبيقية والتقنية.	4
	المجموع	16

وعلى ذلك نجد أن المؤشر الأول في هذا المعيار تطوير المنظومة التعليمية من خلال تسخير جميع الوسائل الحديثة المعاصرة بفاعلية وكفاءة.، ورد في الوثيقة تأكيد على ذلك في البنود التالية:(16، 42، 112، 129، 132، أما المؤشر الثاني في هذا المعيار تقديم محتوى تعليمي حديث، ومطور مجاني، وعالي الجودة، ومتاحًا، ورد في الوثيقة تأكيد على ذلك في البنود التالية:(43، 99، 115، 138، 150، 160، 207)، وأما المؤشر الثالث في هذا المعيار التناسق المنسجم مع العلم والمنهجية التطبيقية والتقنية، ورد في الوثيقة تأكيد على ذلك في البنود:(14، 50، 59"ب"، 135).

5-1-4 تمويل التعليم:

للإجابة عن هذا الجزء من السؤال ستستعرض الباحثات المعيار الخامس من التوجهات المستقبلية للتعليم ومدى ارتباطها مع سياسة المملكة العربية السعودية حيث أن النظرة الاقتصادية للتعليم تغيرت من مجرد خدمة تقدمها الدولة لأفرادها إلى عملية استثمارية تهدف إلى تنمية طاقات المجتمع وقواه البشرية، وأشار تقرير اليونسكو إلى فجوة مالية تعليمية عالمية هائلة، نتيجة النمو السكاني المرتفع، والتكاليف الباهظة لإدارة التعليم خلال الأزمات، لذا لابد من حث الجهات الممولة على إعادة توجيه الموارد إلى التعليم لسد فجوة التمويل، كما تقوم الحكومات بتوفير تمويل متزايد ومستدام، وأن يتم تخصيص الموارد المالية ورصدها بشكل منصف وفعال، و معالجة الثغرات في تمويل التعليم من خلال مجالات رئيسية هي حشد المزيد من الموارد، خصوصًا المحلية، وزيادة الكفاءة والإنصاف في المخصصات والنفقات، وتحسين البيانات الخاصة بتمويل التعليم، وتحديد المجالات التي يلزمها التمويل، وكيفية تمويلها. حيث نجد ارتباط الكبير في وثيقة سياسة التعليم بالسعودية حيث تضمنت باباً كاملاً بعنوان (الباب الثامن: تمويل التعلي)، وقد أكدت على أهمية استثمار الطاقة البشرية لتحقيق التنمية العامة للدولة، وزيادة نسبة ميزانية التعليم وفقاً لحاجة الدولة وتنمو هذه النسبة مع نمو الميزانية العامة، جدول (6).

وعلى ذلك نجد أن المؤشر الأول في هذا المعيار تمويل التعليم من قبل الدولة وكفايته واستدامته، ورد في الوثيقة تأكيد على ذلك في البنود التالية:(158، 168، 169، 232، 233، 236)، أما المؤشر الثاني في هذا المعيار زيادة الكفاءة المالية والإنصاف في المخصصات والنفقات، ورد في الوثيقة تأكيد على ذلك في البنود التالية:(230، 234، 235)، أما المؤشر الثالث في هذا المعيار امكانية تنويع مصادر التمويل واستقراره،

ورد في الوثيقة تأكيد على ذلك في البند (159)، كما أن مؤشر الشراكة المجتمعية مع الجهات الممولة للتعليم، ورد في الوثيقة تأكيد على ذلك في البنود التالية:(21، 176، 179"ج")

جدول (6) المؤشرات والتكرارات ضمن المعيار الخامس: تمويل التعليم

م	المؤشرات	التكرار
1	تمويل التعليم من قبل الدولة وكفايته واستدامته	6
2	زيادة الكفاءة المالية والإنصاف في المخصصات والنفقات	3
3	امكانية تنويع مصادر التمويل واستقراره.	1
4	الشراكة المجتمعية مع الجهات الممولة للتعليم.	3
	المجموع	13

2-4 نتيجة الإجابة على السؤال الثاني: ما أهم المقترحات التي يمكن أن تحقق وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية التوجهات المستقبلية العالمية للتعليم؟

بناءً على الدراسات السابقة وعلى نتائج التكرارات في الإجابة على كل معيار من المعايير في السؤال الأول وجد أن المعيار الأول المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية يقع في المرتبة الأول بعدد (83) وفي المرتبة الثانية كان معيار مهارات التعلم للعمل والتنمية المستدامة بعدد (67) بنداً في الوثيقة، كما جاء في المرتبة الثالثة معيار التطوير المهني للمعلمين بعدد (32)، أما معيار التعلم الرقمي فقد جاء في المرتبة قبل الأخيرة بعدد (16) بندًا، وجاء في المرتبة الأخيرة معيار تمويل التعليم بعدد (13) بندًا في الوثيقة، وعلية نجد حاجة الوثيقة:

1. الالتزام بالكفاءة المالية والإنصاف في المخصصات والنفقات بين جميع المؤسسات التعليمية الحكومية
2. امكانية تنويع مصادر التمويل واستقراره من خلال المشاريع الاستثمارية كالأوقاف وغيرها
3. أهمية الشراكة المجتمعية مع الجهات الممولة للتعليم.
4. تطوير المنظومة التعليمية من خلال تسخير جميع الوسائل الحديثة المعاصرة بفاعلية وكفاءة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT).
5. زيادة الاهتمام بمعالجة مشكلات البيئة والمجتمع (الفقر والبطالة، تغير المناخ) من خلال المحتوى التعليمي والأنشطة غير الصفية في المؤسسات التعليمية.
6. تطوير عناصر الريادية والاستقلالية والابتكار لدى المعلمين
7. تحسين وضع المعلمين وظروف عملهم من خلال الأجور والحوافز وتعزيز قيمتهم في المجتمع

3-4 توصيات الدراسة:

1. الاخذ بمقترحات الدراسة من أجل تحقيق استدامة في التعليم.
2. تحديث وتطوير وثيقة السياسة التعليمية بالمملكة باستمرار على ضوء التوجهات المستقبلية للتعليم في العالم.
3. عمل دراسات تقويمية لوثيقة السياسة التعليمية بالمملكة وفقاً للمتغيرات العصر الحديث واقتصاديات المعرفة.

قائمة المراجع.

- أبو العلا، أحمد. (2022). صنع السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 بين الواقع والمأمول. *مجلة العلوم الاجتماعية*، الصفحات 38-63.
- اكيا. (2021). مستقبل التربية والتعليم "تعلم لتصبح"-*تقرير توجهات مستقبل التعليم في المنطقة العربية- بناء المستقبل 2020-2050*. الحملة العربية للتعليم للجميع. الحملة العربية للتعليم للجميع(aceaa.net)
- البشر، فاطمة عبد الله، والصانع، نورة عبد الله، والعمراني، بدرية سودان، وآل رفدة، فاطمة محمد. (2024). وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء التميز التعليمي (دراسة تحليلية). المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث. فلسطين.
- بغداي، منار. (2015). تقويم سياسات التعليم قبل الجامعي في مصر. *مركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس*، الصفحات 325-399.
- الجنيد، عبد الوهاب محمد، والخطيب، خليل محمد مطهر. (2022). دور المؤسسات البحثية في تطوير السياسات التعليمية لمواجهة الأزمات والأوبئة العالمية. *المجلة العربية للإدارة التعليمية*، الصفحات 1-36.

- الحربي، مها علي، والمطرفي، علي مصلح. (2022). توجهات السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية وفق نظام الجامعات الجديد في ضوء مؤشرات الريادة العالمية دراسة تحليلية. *المجلة العلمية للبحوث والنشر العلمي*، الصفحات 262-312.
- الحقيل، سليمان عبد الرحمن. (2016). *نظام وسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية* (المجلد ط 16). الرياض: مطبعة الحميضي.
- العتيبي، فهد مصلح، والغامدي، حمدان أحمد. (2020). الأهداف الإستراتيجية لوزارة التعليم 2020 وإرتباطها بمحاور رؤية المملكة 2030 وأهداف سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية. *المجلة التربوية لتعليم الكبار*، الصفحات 366-337.
- العساف، صالح حمد. (2012). *المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية* (المجلد الثانية). الرياض، المملكة العربية السعودية: دار الزهراء.
- عمر، أحمد مختار، والعشيري، صلاح عبد المعز، ومحروس، عبد الصمد علي، وعيد، جمال عبد الناصر، وإبراهيم، أسماء فرج، ومحمد، سليمان إبراهيم. (2008). *معجم اللغة العربية المعاصرة*. القاهرة: عالم الكتب.
- القحطاني، سالم سعيد، والعامري، أحمد سال، وآل مذهب، معدي محمد، والعمر، بدران عبد الرحمن. (2020). *منهج البحث في العلوم السلوكية(مع تطبيقات على spss)*. الرياض: نشر وتوزيع العبيكان.
- مباركي، مرام حسين. (2023). مدى توافق الأهداف التعليمية في رؤية 2030 مع الأهداف الدولية للتعليم. *المؤتمر الدولي الثالث للتعليم في الوطن العربي: مشكلات وحلول*، (الصفحات 45-56). مكة المكرمة.
- مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. (2016). *رؤية المملكة العربية السعودية 2030*. االمملكة العربية السعودية.
- مراد، بوتليليس. (2013). *تطوير التعليم في الجزائر من 1830 م إلى 2011م*. الجزائر: جامعة وهران السانيا.
- المنتدى السياسي الرفيع المستوى. (2018). *نحو تنمية مستدامة للمملكة العربية السعودية*. التحول نحو مجتمعات مستدامة ومرنة، (الصفحات 1-95). نيويورك.
- المنقاش، سارة عبد الله. (2006). دراسة تحليلية لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ومقترحات لتطويرها. *مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية والدراسات الإسلامية*، الصفحات 1-46.
- نصر، ابتسام كريم عبد الحليم، ومحفوظ، راندا رفعت محمد، ومحمد، ثابت حمدي ثابت. (2023). تطوير سياسات التعليم قبل الجامعي في ضوء منظومة التحول الرقمي: دراسة تحليلية. *المجلة التربوية لتعليم الكبار*، الصفحات 1-30.
- وزارة المعارف. (1416). *وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية*، ط4
- اليامي، هادية. (2018). رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، الصفحات 32-49.
- اليونسكو. (2017). *تعميم الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة -التعليم حتى عام 2030 في التخطيط والسياسات القطاعية الشاملة*. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.
- اليونسكو. (2022). *قمة تحويل التعليم "التعليم في حالات الطوارئ: نداء العمل"*. مُنظَّمة الأُمَم المُتَّحِدة للتربية، والعلم، والثقافة، ص: 1-3.
- اليونسكو. (2023). *المبادئ الإرشادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياسات التعليم وخططه الرئيسية*. منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ص: 1-182.